

Distr.: General
22 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

التقرير الخامس عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة
لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن الذي يتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٨ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/72/371/Add.4). واجتمعت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في التقرير بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢ - ويتضمن التقرير الرئيسي للأمين العام (A/72/371) استعراضا عاما للاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها في عام ٢٠١٨ للبعثات السياسية والمسائل الشاملة ذات الصلة. وكما جرى في السنوات السابقة، تغطي خمس إضافات للتقرير الرئيسي الاحتياجات المحددة المتعلقة بالمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة، وبالعنتين الأكبر حجما، ألا وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق^(١). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها ذات الطبيعة

(١) A/72/371/Add.1 و A/72/371/Add.2 و A/72/371/Add.3 و A/72/371/Add.4 و A/72/371/Add.5.



الشاملة المتصلة بجميع البعثات السياسية الخاصة في تقريرها الرئيسي (A/72/7/Add.10)، في حين أن الميزانيات المقترحة للمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة وللبعثتين مشمولة في تقاريرها ذات الصلة^(٢).

٣ - وترد مقترحات الأمين العام لميزانيات فريق الخبراء المعني بمالي (في إطار المجموعة الثانية) وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (كلاهما في إطار المجموعة الثالثة) في إضافات منفصلة^(٣)، وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها في تقاريرها ذات الصلة^(٤).

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مخصصات قدرها ١ ١٠٩,٦ ملايين دولار قد رُصدت للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يمثل انخفاضاً قدره ١٤,٨ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١ ١٢٤,٤ مليون دولار الوارد في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٤/٧١). ويعزو الأمين العام الانخفاض البالغ ١٤,٨ مليون دولار إلى المكاسب المقرر تحقيقها في الكفاءة في جميع البعثات السياسية الخاصة، وذلك كجزء من التخفيضات البالغة ٥٨,٩ مليون دولار تحت بند "التغييرات الأخرى" في الميزانية البرنامجية المقترحة. وتشير اللجنة إلى أنها طلبت أن تُزوّد بقائمة جامعة للتخفيضات المصنّفة في إطار التغييرات الأخرى في الموارد في جميع أبواب الميزانية، مشفوعة بتفسير لطريقة تحقيق تلك التخفيضات وإلى أي حد يمكن اعتبارها أوجه كفاءة، إلا أنها لم تُزوّد بتلك القائمة. وقدمت اللجنة تعليقات بهذا الشأن في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/7، الفصل الأول). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه لم يبلغ عن أي تخفيضات ناتجة من أوجه الكفاءة في نظام أوموجا (نظام التخطيط المركزي للموارد) أو أوجه كفاءة أخرى في ما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٨، باستثناء مبلغ قدره ٦٩٨ ٩٠٠ دولار متعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر A/72/371، الفقرة ١١١). وستُدرج تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن مستوى المخصصات التي يقترحها الأمين العام لفترة السنتين في تقريرها الرئيسي (A/72/7/Add.10).

ثانياً - أداء الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨

ألف - أداء الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٥ - فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تُقدّر النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ ٢٠٠ ٥٣٥ ٣٤٦ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٦٠٠ ٤٢٧ ٣٤٧ دولار لفترة السنتين، مما يؤدي إلى نشوء رصيد حر متوقع قدره ٤٠٠ ٨٩٢ دولار (انظر A/72/371/Add.4، الجدول ٢). ويرد موجز للفروق الكبيرة بين اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والنفقات المتوقعة للبعثة في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام.

(٢) A/72/7/Add.11 و A/72/7/Add.12 و A/72/7/Add.13 و A/72/7/Add.14 و A/72/7/Add.15.

(٣) A/72/371/Add.6 و A/72/371/Add.7 و A/72/371/Add.8.

(٤) A/72/7/Add.16 و A/72/7/Add.17 و A/72/7/Add.18.

باء - الولاية وافتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٦ - مدّد مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ٢٣٤٤ (٢٠١٧) حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة يُتوقع أن تستمر في عام ٢٠١٨. ويرد وصف لأولويات وافتراضات التخطيط للبعثة لعام ٢٠١٨، وتعاونها مع الكيانات الأخرى، في الفقرات ١٣ إلى ٢٣ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن المكاتب الميدانية التابعة للبعثة ستظل مهمة للغاية لتنفيذ ولاية البعثة على الصعيد المحلي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣).

٧ - ويشير الأمين العام إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، وتوصيات الأمين العام في تقريره الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (A/72/312-S/2017/696) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ يشكّلان الأساس الذي تستند إليه الأولويات الاستراتيجية للبعثة وأن البعثة ستقوم في سياق الاستعراض الاستراتيجي، وبالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بتحويل تركيزها من دعم خطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع إلى دعم عملية سلام تمتلك أفغانستان زمامها وتشمل إجراء مفاوضات مباشرة في نهاية المطاف مع طالبان. ويشار في التقرير الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي إلى أن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض مدروسة خصيصا لإعداد عمل الأمم المتحدة حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وهو نفس الإطار الزمني للالتزامات بتقديم المساعدة المالية والعسكرية المتعهد بها خلال مؤتمر القمة للذين عقدا عام ٢٠١٦ في بروكسل ووارسو، مما يسهم في اتساق المشاركة الدولية في أفغانستان (المرجع نفسه، الفقرة ٣). وتنبثق التوصيات من الاستنتاج الرئيسي المتمثل في أن أفغانستان ليست في حالة ما بعد انتهاء النزاع، حيث يوجد قدر كاف من الاستقرار للتركيز على بناء المؤسسات والأنشطة الموجهة نحو التنمية، ولكنها بلد يشهد نزاعا لا تظهر دلائل كثيرة على انحساره (المرجع نفسه، الفقرة ٩).

٨ - ويؤكد في الاستعراض الاستراتيجي على أن القيمة المضافة للأمم المتحدة تنعكس من خلال الاعتراف بما كجته محايدة، وبخاصة صلاحيتها للدعوة إلى الاجتماعات على أساس تواصلها مع جميع الأطراف السياسية المعنية. ويشار إلى أنه من المرجح أن يطلب إلى البعثة التصرف كوسيط محايد بين مختلف المصالح المتنافسة داخل الحكومة، وبين الحكومة والمعارضة المسلحة، وداخل المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). ويشار أيضا إلى أن التركيز على تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات سيتطلب إدخال بعض التغييرات في تشكيلة البعثة، مع إيلاء أهمية متجددة لدعم جهود السلام في جميع المهام الفنية للبعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤).

٩ - وتمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي، يُقترح إلغاء أربع وحدات، هي وحدة سيادة القانون، والوحدة المعنية بالحكومة، والوحدة الاستشارية العسكرية، والوحدة الاستشارية للشرطة (انظر A/72/371/Add.4، الفقرات ٢٤-٢٩). ويشار أيضا إلى إغلاق المكتب الإقليمي في فراه وتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في المكتب الإقليمي في ولاية بدخشان. ويشير الأمين العام إلى أنه فيما يتعلق بالتغييرات في تشكيلة البعثة، يُقترح في التقرير الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي أن يتواصل تبسيط خدمات الدعم من أجل تعزيز تقديم الخدمات دون أن يؤثر ذلك في التكلفة، وأن يشمل هذا الترتيب مجالات العمليات وإدارة الموارد، وإدارة سلسلة الإمداد، وتقديم الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

١٠ - وعلى الرغم من أن البعثة لا تقترح رصد موارد ربما تكون لازمة لتعزيز التحصين الأمني للمباني القائمة، أو اقتناء ممتلكات بديلة في كابل، يشير الأمين العام إلى أنه في أعقاب انفجار جهاز متفجر مرتحل ضخم جدا محمول على مركبة على أطراف حي السفارات في كابل في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، تعاقبت البعثة للحصول على خدمات أحد الموردين لإجراء تقييمات لمدى تأثير ممتلكاتها في كابل بالانفجارات وأن نتائج التقييمات يمكن أن تؤدي إلى استثمارات كبيرة في مجال الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ وضع الصيغة النهائية لتقديرات عام ٢٠١٨، ورد تقريران عن مدى تأثير مجيعين من بين المجمعات الثلاث الموجودة في كابل بالانفجارات، أشير فيهما إلى أن الانتقال والتمويل الإضافي قد لا يكونا لازمين في الوقت الراهن. غير أن اللجنة أبلغت أيضا بأنه نظرا لتزايد قابلية تضرر المجمعات خارج "المنطقة الدولية"، فإن استثمارات مالية إضافية يمكن أن تلزم للانتقال إلى مناطق أكثر أمنا.

جيم - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨

١١ - كما هو مبين في الجدول أدناه (A/72/371/Add.4، الجدول ٢)، تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٨ مبلغا (صافيا) قدره ٤٢٣ ٧٠٠ ١٤٠ دولار، مما يمثل نقصانا قدره ٦٠٠ ٢٣ ٧٥٩ دولار، أو ١٦,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧. ويرد موجز للعوامل الرئيسية المتسببة في نشوء الفروق بين الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧ والموارد المقترحة لعام ٢٠١٨ في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام.

الجدول ١

مجموع الاحتياجات من الموارد (مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق الزيادة/(النقصان) الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠١٨		٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٧-٢٠١٦		فئة الإنفاق
	الميزانية المعتمدة للعام ٢٠١٧	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع	الفرق (١)-(٢)=(٣)	النفقات المقدرة ^(١)	الاعتمادات	
	(٦)	(٥)	(٤)	(١)-(٢)=(٣)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٧٥٢,٥-		٤٤,٢	(٤٠٨,٧)	١٠٦٥,١	١٤٧٣,٨	
الموظفون المدنيون	١٠٦٥٣٦,٧-		٩٢٣٨٣,٣	٤٢٨٣,١	٢٣٤٣٢٧,١	٢٣٠٠٤٤,٠	
التكاليف التشغيلية	٥٦٨٩٤,١	٢٢٥٩,٠	٤٧٩٩٦,٢	(٤٧٦٦,٨)	١١١١٤٣,٠	١١٥٩٠٩,٨	
مجموع الاحتياجات	١٦٤١٨٣,٣	٢٢٥٩,٠	١٤٠٤٢٣,٧	(٨٩٢,٤)	٣٤٦٥٣٥,٢	٣٤٧٤٢٧,٦	

(أ) النفقات الفعلية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، والتوقعات لما تبقى من السنة.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأمين العام سعى، أثناء إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨، إلى كفالة ألا يكون لخفض عدد الموظفين تأثير سلبي في أمن الموظفين ومباني البعثة أو في تنفيذ الولاية.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٣ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٨ مبلغا قدره ٢٠٠ ٤٤ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٠٠ ٧٠٨ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٧. ويعكس الفرق، في سياق الاستعراض الاستراتيجي، انخفاضا في عدد المستشارين العسكريين من ١٢ مستشارا في عام ٢٠١٧ إلى مستشار واحد في عام ٢٠١٨ والوقف المقترح للاستعانة بمستشاري الشرطة المدنية الخمسة المنتدبين للعمل في البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ٩٢-٩٩).

٢ - الموظفون المدنيون

الجدول ٢

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧	١ ٥٢٩	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٧ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧١ ف-٣، ١٧ ف-٢، ١٥٦ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ١٧٠ م ف و، ٩٤٢ م ر م، ٦١ م أ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨	١ ٢٣٨	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٥٥ ف-٤، ٦١ ف-٣، ٧ ف-٢، ١٤٤ خ م، ١ خ ع (ر أ)، ١٢٥ م ف و، ٧٣٨ م ر م، ٦٨ م أ م
الوظائف الجديدة المقترحة	٣٧	١ مد-١، ٤ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ٩ م ف و، ٤ م ر م، ١٢ م أ م
الوظائف المقترحة إلغاؤها	٣٢٨	٢ مد-١، ٣ ف-٥، ١٩ ف-٤، ١٥ ف-٣، ١٠ ف-٢، ١٢ خ م، ٥٥ م ف و، ٢٠٧ م ر م، ٥ م أ م

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف في وطني؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٤ - يرد موجز للاحتياجات من الموظفين والتغييرات المقترحة في الفقرات ٤٧ والجدولين ٤ و ٥ من وثيقة الميزانية. ومجموع الوظائف المؤقتة المقترحة البالغ ١ ٢٣٨ وظيفة، بما يشمل ٣٠٧ وظيفة مؤقتة دولية (١٦٢ من الفئة الفنية، و ١٤٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٨٦٣ وظيفة مؤقتة وطنية (١٢٥ موظفا فنيا وطنيا و ٧٣٨ من الرتبة المحلية) و ٦٨ من فئة متطوعي الأمم المتحدة، يمثل نقصانا صافيا قدره ٢٩١ وظيفة بالمقارنة مع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧ (انظر A/72/371/Add.4، الجدول ٣). وترد الخرائط التنظيمية التي تبين رتب ومستويات الملاك الوظيفي المقترحة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام. ويورد الجدول ٥ من تقرير الأمين العام موجز بالتوزيع المقترح للوظائف المؤقتة حسب الموقع على النحو التالي:

- (أ) مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل (٧٧٣ وظيفة مؤقتة)؛
- (ب) ستة مكاتب إقليمية (٢٧٤ وظيفة مؤقتة)؛
- (ج) خمسة مكاتب في المقاطعات (١٣٧ وظيفة مؤقتة)؛
- (د) مكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت، ومكتب الدعم المشترك في الكويت (٤٠ وظيفة مؤقتة) (انظر الفقرات ٣٢-٣٤ أدناه)؛
- (هـ) مكتبا الاتصال في إسلام آباد وطهران (٩ وظائف مؤقتة)؛
- (و) الدعم في المقر (٥ وظائف مؤقتة).

١٥ - ويشير الأمين العام إلى أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تشمل: (أ) إلغاء ٣٢٨ وظيفة مؤقتة (تشمل ٤٩ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٥٥ وظيفة لموظف فني وطني، و ٢٠٧ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) (انظر A/72/371/Add.4، الجدولان ٤ و ٥، والفقرات ١٠٥، و ١١٣، و ١١٨)؛ و (ب) إنشاء ٣٧ وظيفة مؤقتة (تشمل ١٢ وظيفة من الفئة الفنية، و ٩ وظائف لموظف فني وطني، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية، و ١٢ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) (المرجع نفسه).

معدل الشواغر والوظائف المؤقتة الشاغرة

١٦ - يقدم الأمين العام تفاصيل لمعدلات الشواغر المقدرة المستخدمة في تقديرات التكاليف لعام ٢٠١٨ عند ٩ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، وعند ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٠ و ١٠٧). وزُودت اللجنة الاستشارية بمزيد من المعلومات المتصلة بمعدل الشواغر المعتمد لعام ٢٠١٧، والمتوسط الفعلي لمعدلات الشواغر للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والسعر الفعلي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة أن متوسط معدلات الشغور الفعلية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والمعدل الفعلي حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ كانت ١٠,٥ في المائة و ١١,٠ في المائة للموظفين الدوليين، و ٨,٠ في المائة و ٩,٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، على التوالي. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار معدلات الشواغر المسجلة خلال عام ٢٠١٧، فإنها توصي بتطبيق معدلي شواغر قدرهما ١٠,٥ في المائة و ٨,٠ في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين لعام ٢٠١٨.

الوظائف الشاغرة

١٧ - زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تتصل بست وظائف مؤقتة (١ مد-١، ١ ف ٣، ٣ من الرتبة المحلية) كانت شاغرة لأكثر من سنتين حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه اقترح إلغاء خمس وظائف مؤقتة من أصل ست، وأنه قد تم استيعاب المرشح لشغل الوظيفة المتبقية. وبعد أن طلبت اللجنة مزيداً من التوضيح أبلغت أن العمل جارٍ على شغل وظيفتين من الرتبة المحلية، ولكن لم تُقدّم أي تفاصيل بخصوص المرحلة التي بلغتها عملية التوظيف. وتكرر اللجنة التأكيد على رأيها أنه ينبغي، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، إعادة النظر في مدى استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة مدة سنتين أو أكثر وأنه ينبغي تقديم مسوغات للاحتفاظ بها. وإذ ترى اللجنة الاستشارية أن الوظيفة المؤقتة من الرتبة المحلية (مساعد لشؤون حقوق الإنسان) ظلت شاغرة منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، في حين أن الوظيفة المؤقتة الأخرى من الرتبة المحلية لا تزال شاغرة منذ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، فإنها توصي بإلغاء كلتاوظيفتين. ولذلك فإنه ينبغي تعديل التكاليف التشغيلية ذات الصلة.

قسم التنسيق بين المانحين

١٨ - يقترح الأمين العام إنشاء قسم للتنسيق بين المانحين في إطار التغييرات التنظيمية المقترحة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (شؤون التنمية)، لتحقيق جملة أهداف منها: تعزيز

مهام التنسيق بين المانحين؛ وتحسين قدرة البعثة على دعم المجلس المشترك للرصد والتنسيق؛ إجراء المناقشات المتعلقة بسياسات المعونة واتساقها بين المانحين أنفسهم، وبين المانحين والحكومة، ومع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني؛ ودعم تُهج بناء السلام عبر برامج الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التركيز بصفة خاصة على المواءمة، لا سيما لدعم اتفاق سلام يبرم لاحقاً (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠ (هـ) '١').

١٩ - يقترح الأمين العام إنشاء أربع وظائف مؤقتة، وهي وظيفة برتبة ف-٥ (كبير موظفي البرامج)، ووظيفة برتبة ف-٣ (موظف للشؤون الإنسانية)، ووظيفتان لموظف فني وطني (موظف مساعد لإدارة البرامج، وموظف معاون للشؤون المدنية)، ونقل ثلاث وظائف مؤقتة هي وظيفة برتبة ف-٤ (موظف تنسيق)، ووظيفة برتبة ف-٣ (موظف للشؤون المدنية) من المكتب الأمامي لنائب الممثل الخاص للأمين العام، ووظيفة برتبة ف-٤ (موظف للشؤون القضائية) من المكتب الإقليمي في كابل (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠ (هـ) '٢' و '٣'). سيبلغ عدد الوظائف المقترحة للقسم ما مجموعه سبع وظائف من الفئة الفنية.

٢٠ - وعند الاستفسار عن الأساس المنطقي لإنشاء قسم التنسيق بين المانحين، أبلغت اللجنة أنه عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم دعم أكثر اتساقاً لأولويات الحكومة الأفغانية في مجالي التنمية والحكومة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه أوصي، في الاستعراض الاستراتيجي، بتعزيز مهام التنسيق التي تضطلع بها البعثة مع تبسيط الوحدات الأخرى. وتلاحظ اللجنة أن وظيفة التنسيق قد تُعتبر تمديداً لمهمة الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها وتعزيز تقديم المجتمع الدولي دعماً أكثر اتساقاً لأولويات الحكومة الأفغانية في مجالي التنمية والحكومة. وترى اللجنة الاستشارية أن الحاجة إلى ثلاث وظائف يُقترح إنشاؤها غير مقنعة، وذلك بالنظر إلى الموارد الحالية المزمع تخصيصها لهذا القسم. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ (كبير موظفي البرامج)، ووظيفة برتبة ف-٣ (موظف للشؤون الإنسانية)، ووظيفة لموظف فني وطني (وظيفة موظف مساعد لإدارة البرامج). ولذلك فإنه ينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف.

الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية

٢١ - يقترح الأمين العام أيضاً إنشاء وحدة استشارية للشؤون الجنسانية في سياق الاستعراض الاستراتيجي وتماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣ (هـ)). ومن شأن هذه الوحدة المقترحة إنشاؤها أن تكفل مواءمة البعثة مع البعثات السياسية الخاصة الأخرى، وأن تمكن البعثة من معالجة المسائل المتصلة بتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي العمليات السياسية، وتحسين تمثيل المرأة في هيكل الحكومة. ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء ثلاث وظائف، هي: وظيفة برتبة ف-٥ (كبير مستشارين للشؤون الجنسانية) للإشراف على عمل الوحدة؛ ووظيفة برتبة ف-٣ (موظف للشؤون الجنسانية)؛ ووظيفة بالرتبة المحلية (مساعد لشؤون إدارة البرامج) للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية (المرجع نفسه).

٢٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن القدرات الاستشارية للشؤون الجنسانية للبعثة الموجودة حالياً في دائرة حقوق الإنسان) تعمل على تنفيذ ولايات البعثات المتصلة بما يلي: المساواة بين

الجنسين؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وحقوق المرأة؛ وتطبيق قانون القضاء على العنف ضد المرأة. وأوصي في الاستعراض الاستراتيجي بنقل قدرات الاستشارة الجنسانية من دائرة حقوق الإنسان إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وثيقة الميزانية للأمين العام لا تتضمن أي اقتراح واضح في هذا الشأن. وبعد مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة فيما يتصل بتوزيع المهام بين دائرة حقوق الإنسان، والوحدة الاستشارية المقترحة للشؤون الجنسانية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، فإن دائرة حقوق الإنسان ستحتفظ بحافظة حقوق المرأة مع التركيز على القضاء على العنف ضد المرأة، في حين ستكون الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية مسؤولة عن حافظة المسائل الجنسانية والمرأة والسلام والأمن في سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

٢٣ - وفي ضوء ما تقدم، تثق اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيقدم إيضاحات بشأن نقل قدرات الاستشارة الجنسانية على النحو الموصى به الاستعراض الاستراتيجي عند نظرها في التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تراعي الجمعية العامة هذه المعلومات لدى البت في الملاك الوظيفي لدائرة حقوق الإنسان والوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية.

إعارة الوظائف المؤقتة

٢٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح في تقريره إجراء تغييرات في ملاك الموظفين تشمل مقترح تعديل ملاك الموظفين المعتمد تمشيا مع النشر الفعلي للوظائف المؤقتة في الميدان، مما أسفر عن "تنظيم" ١٨٤ وظيفة مؤقتة قائمة كان من المزمع أن تُعار مؤقتاً إلى الوحدات التنظيمية الأخرى عقب إجراء استعراض شامل للاحتياجات الإجمالية من الموظفين في عام ٢٠١٦. ويساور اللجنة القلق إزاء العدد الكبير من ترتيبات الإعارة، وتعرب عن أسفها لأن التعديلات التي يلزم إدخالها على ملاك الموظفين لم تجر على أساس سنوي في سياق عملية إعداد الميزانية، بالنظر إلى وجود العديد من الوظائف المؤقتة منذ أمد بعيد، وأن تنقلات الموظفين تلك لم يبلغ عنها لفترة طويلة من الزمن. وعند الاستفسار، حصلت اللجنة على تأكيد بأن البعثة قامت بتنظيم الوظائف المؤقتة على النحو المطلوب وكفالة تشديد الانضباط في إعارة الوظائف المؤقتة فيما بين الوحدات التنظيمية^(٥). وتلاحظ اللجنة الجهود التي بذلتها البعثة في تسوية مسألة إعارة الوظائف المؤقتة.

٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام بشأن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٨ رهنا بتوصيات اللجنة الواردة في الفقرات ١٦ و ١٧ و ٢٠ أعلاه.

٣ - التكاليف التشغيلية

٢٦ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية لعام ٢٠١٨ ما قدره ٢٠٠ ٩٩٦ ٤٧ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٨ ٨٩٧ ٩٠٠ دولار، أو ١٨,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ١٠٠ ٨٩٤ ٥٦ دولار لعام ٢٠١٧. ويعزى النقصان أساساً إلى الانخفاض في تكاليف المرافق والهياكل الأساسية البالغ ٣ ٢١١ ٩٠٠ دولار وفي تكاليف النقل الجوي بمبلغ ٣ ٤٥٥ ٥٠٠ دولار. ويشير الأمين العام إلى إعادة توزيع المجالات الوظيفية التي يشرف عليها رئيس دعم البعثة ونائبه، ورئيس إدارة سلسلة الإمداد، وإنشاء وحدة

(٥) وأبلغت اللجنة ببقاء وظيفتين على سبيل الإعارة من بين ١٨٤ وظيفة تمت إعارتها.

لتخطيط الشراء ووحدة للإمدادات العامة والوقود، والأساس المنطقي للمفهوم المنقح للعمليات الجوية والإبقاء على احتياجات التشغيل والدعم القائمة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢١ و ٢٨).

خدمات الأمن

٢٧ - يرد في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام بيان مفصل لخدمات الأمن المقترحة، بما في ذلك عدد ومواقع الحراس ومجموع التكاليف لكل فئة من الفئات استجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية (انظر A/70/7/Add.14، الفقرة ٣٣). وتبلغ التكلفة المقدرة للأمن لعام ٢٠١٨ ما قدره ١١ ٠٦٩ ٧٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، أن تزايد قابلية تضرر المجمعات خارج "المنطقة الدولية" قد يؤدي إلى بروز احتياجات إضافية متعلقة بالأمن في المستقبل. وتنوّه اللجنة بالجهود التي تبذلها البعثة لتقديم هذه المعلومات بالنظر إلى الحاجة إلى مزيد من الشفافية، وهي على ثقة من أنه، في ضوء أهمية الميزانية المخصصة لخدمات الأمن، سيتم إدراج المعلومات المفصلة بشأن الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بخدمات الأمن في مشاريع الميزانيات المقبلة للبعثة.

الخبراء الاستشاريون

٢٨ - يوضح الأمين العام في تقريره أن الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين (١٩٤ ٤٠٠ دولار) تعكس ما يلي: الاستعانة بخبراء استشاريين بهدف توفير الخبرة الفنية والمتخصصة في الأنشطة غير المتعلقة بالتدريب المضطلع بها لدعم المجالات الفنية للبعثة (٨٦ ٤٠٠ دولار) وأنشطة تدريب موظفي البعثة (١٠٨ ٠٠٠ دولار) (انظر A/72/371/Add.4، الفقرة ١١٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأنشطة غير التدريبية تتعلق بتحليل النزاع ودينامياته (٦٠ ٠٠٠ دولار) وبناء السلام والتنمية (١٤ ٦٤٠ دولار) وتقديم الخدمات في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات (١١ ٧٦٠ دولار). وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب الممثل الخاص للأمين العام يقترح احتياجات استشارية للتدريب الإعلامي في ظل وسائل الإعلام الجديدة (٢٠ ٠٠٠ دولار). وقدمت إلى اللجنة تفاصيل إضافية تتصل بالاحتياجات، وهي تلاحظ أن القدرات القائمة والمقترحة من الموظفين يبدو أنها يمكن أن تفي بالاحتياجات المشار إليها في إطار الأنشطة غير المتعلقة بالتدريب. وتلاحظ اللجنة أن أنشطة التحليل وجمع المعلومات فيما يتعلق بالاستشارات في مجال تحليل النزاع ودينامياته، إضافة إلى توليف البيانات والبحث فيما يتعلق بآثار النزاعات على بناء السلام وتقديم الخدمات، هي أنشطة يمكن أن يضطلع بها في إطار القدرات القائمة. كما أن اللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى التدريب الإعلامي، بالنظر إلى أن الدعم التقني والمعرفي فيما يتصل بمجال وسائل الإعلام يمكن توفيره عن طريق الموارد المتاحة في المنظمة (انظر المرفق). وتعيد اللجنة التأكيد على رأيها القائل بأنه، مع التسليم بأن الاستعانة باستشاريين خارجيين قد يكون ضروريا للحصول على خبرات متخصصة غير متوافرة داخليا، لا ينبغي الاستعانة باستشاريين خارجيين إلا في الحدود الدنيا. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الموارد غير المتعلقة بالتدريب بمبلغ ٨٦ ٤٠٠ دولار، وتوصي بخفض مقداره ٢٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة التدريب. وتوصي اللجنة بالموافقة على الاحتياجات الاستشارية المتبقية، وقدرها ٨٨ ٠٠٦ دولارات.

النقل البري

٢٩ - تقدر المخصصات للنقل البري بمبلغ ١ ٠١٦ ٦٠٠ دولار وتعكس احتياجات أسطول النقل البري للبعثة، الذي يتكون من ٢٦٠ مركبة، بما في ذلك ١٣ مركبة ركاب خفيفة، ومركبة للأغراض الخاصة، و ٢٣٤ مركبة مصفحة (بينها ١٠ سيارات إسعاف) و ٩ قطع من معدات مناولة المواد، وجرار واحد لقطر الطائرات (انظر A/72/371/Add.4، الفقرة ١٢٩). وتذكر اللجنة الاستشارية أن أسطول البعثة من المركبات كان مؤلفاً من ٢٨٤ مركبة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ (انظر A/71/365/Add.4، الفقرة ٢٣٨). وتلاحظ اللجنة أن خفض الاحتياجات يعكس انخفاض الاحتياجات لتصليح المركبات وصيانتها، ولكن لا يبدو أنه يعكس التخفيضات في أسطول النقل، التي ينبغي أن ينتج عنها انخفاض إضافي في تكاليف التصليحات وشراء قطع الغيار والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وتوصي اللجنة بتطبيق خفض بنسبة ٥ في المائة، وبمبلغ ٥٠ ٨٠٠ دولار، على الاحتياجات المقترحة من الموارد للنقل البري. ولذلك توصي اللجنة بالموافقة على الاحتياجات المتبقية للنقل البري، وقدرها ٩٦٥ ٨٠٠ دولار.

السفر

٣٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الاحتياجات من الموارد للسفر في مهام رسمية يبلغ ١ ٤٨٢ ٥٠٠ دولار، وهو ما يعكس الاحتياجات من السفر في مهام رسمية للاضطلاع بأنشطة غير تدريبية (١ ١٣٣ ٣٠٠ دولار) وأنشطة تدريبية (٣٤٩ ٢٠٠ دولار) (انظر A/72/371/Add.4، الفقرة ١٢٢). وعند الاستفسار، زودت اللجنة بمعلومات إضافية تتصل بالاحتياجات من السفر للبعثة، وهي تلاحظ عدداً من التناقضات في المعلومات المقدمة، بما في ذلك احتمال المغالاة في تقدير أسعار تذاكر الطيران وعدم مراعاة الوفورات الناجمة عن الحجز المسبق لاحتياجات السفر المتوقعة. وتعرض اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها فيما يتعلق بموارد السفر في تقريرها الرئيسي بشأن التقديرات فيما يتصل بالبعثات السياسية الخاصة (A/72/7/Add.10).

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على توصيات الأمين العام المتصلة بالاحتياجات التشغيلية رهنا بتوصيات اللجنة الواردة في الفقرات ١٧ و ٢٠ و ٢٨ و ٢٩ أعلاه.

مكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت ومكتب الدعم المشترك في الكويت

٣٢ - ترد في الفقرات ٧٨-٨٢ من تقرير الأمين العام معلومات تتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف والتعاون في مناطق الدعم فيما يتصل بمكتب الدعم المشترك في الكويت الذي يمول في إطار ميزانية البعثة. وترد الاحتياجات من الموارد لعنصر المكتب، الذي يمول في إطار ميزانية البعثة، في تقديرات الميزانية لهذه البعثة (انظر A/72/371/Add.5).

٣٣ - وتبقى المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن الملاك الوظيفي في مكتب الدعم المشترك في الكويت للبعثة دون تغيير، وذلك بواقع ٣٩ وظيفة مؤقتة. وفيما يتعلق بعدد موظفي مكتب دعم البعثة في الكويت، يقترح الأمين العام تخفيضاً من ثلاث وظائف إلى وظيفة واحدة، على النحو التالي: (أ) إلغاء وظيفة ضابط أمن (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم الأمن؛ (ب) إلغاء وظيفة حارس أمن (من الرتبة المحلية) في قسم الأمن. والوظيفة المتبقية برتبة ف-٥ في مكتب دعم البعثة في الكويت هي جزء من الوحدة

المتكاملة للسلوك والانضباط، وستظل تابعة مباشرة لرئيس القسم، الموجود في كابول (انظر A/72/371/Add.4، الفقرة ٧٨)، بما يحفظ الاستقلالية في التسلسل الإداري وآليات المساءلة داخل البعثة.

٣٤ - وما زالت اللجنة الاستشارية تلاحظ الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالهيكل والمهام والقدرات في مكتب دعم البعثة في الكويت ومكتب الدعم المشترك في الكويت وبالأساس المنطقي للاحتفاظ بمكتب للدعم بوظيفة واحدة. وفي هذا الصدد، ما زالت اللجنة تتساءل عن مدى استمرار صلاحية الاحتفاظ في الكويت بميكليين منفصلين بأوجه تسلسل إداري ومساءلة مستقلة عن البعثة، (انظر A/69/628/Add.2، الفقرة ٢٥ و A/70/7/Add.14، الفقرات ٢٤-٢٦ و A/71/595/Add.4، الفقرة ٢٥). وستقدم اللجنة تعليقاتها على مكتب الدعم المشترك في الكويت وتوصياتها بشأنه في تقريرها الرئيسي عن البعثات السياسية الخاصة (A/72/7/Add.10).

ثالثاً - التوصية

٣٥ - ترد مقترحات الأمين العام بشأن ميزانيات البعثات السياسية لعام ٢٠١٨، والتي من المطلوب أن تتخذ الجمعية العامة إجراءً بشأنها، في الفقرة ١٢٠ من تقريره الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/72/371).

٣٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق باحتياجات البعثة من الموارد لعام ٢٠١٨، رهنا بالتعليقات والتوصيات الواردة أعلاه، وبالتعليقات والتوصيات الواردة في تقريرها الرئيسي (A/72/7/Add.10).

المرفق

الاحتياجات من الخدمات الاستشارية لأغراض التدريب ولغير أغراض التدريب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

لغير أغراض التدريب

الوحدة الإدارية	مقدمة الطلب	مجال الخبرة	التكلفة (بدولارات الولايات المتحدة)	وصف الخدمات
دائرة الشؤون السياسية	تحليل النزاع ودينامياته	٦٠ ٠٠٠	(أ) جمع المعلومات وإجراء التحليلات بشأن التعاون الإقليمي؛ (ب) جمع المعلومات وإجراء التحليلات بشأن التطورات السياسية على الصعيد دون الوطني؛ (ج) جمع المعلومات وإجراء التحليلات بشأن تطور النزاع وديناميته على أرض الواقع. هذا بالإضافة إلى إلغاء بعض المكاتب الميدانية في السنوات الأخيرة ومن أجل الحفاظ على توسيع الرقعة الجغرافية وفهم المناطق في أفغانستان التي يتعذر الوصول إليها بالنسبة لموظفي البعثة لأسباب أمنية، ومواصلة ذلك.	
قسم التنسيق بين المانحين	بناء السلام والتنمية	١٤ ٦٤٠	تجميع البيانات والبحوث القائمة بشأن الروابط بين بناء السلام والتنمية في أفغانستان، استناداً إلى بحوث منطبقة من بيانات أخرى متضررة بالنزاع/هشة، ودعم البعثة في تحديد البيانات الأساسية والسياسات والتوجيهات التشغيلية لتنفيذ النهج المناسبة لبناء السلام عبر برامج الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع التركيز تحديداً على المواءمة، لا سيما لدعم التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مستقبلاً (انظر A/72/312-S/2017/696، الفقرة ٤٤).	
تقديم الخدمات في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات	١١ ٧٦٠	اعترافاً بالنتيجة الرئيسية في الاستعراض الاستراتيجي بأن أفغانستان بلد يشهد نزاعاً لا تظهر دلائل كثيرة على انحساره، سيساعد الخبير الاستشاري البعثة عن طريق تجميع البيانات والبحوث القائمة بشأن آثار الصراع على تقديم الخدمات والحد من الفقر في أفغانستان، استناداً إلى بحوث منطبقة من بيانات أخرى متضررة بالنزاع/هشة، ودعم البعثة في إسداء المشورة الاستراتيجية إلى الحكومة والشركاء الدوليين بشأن النهوض بالإصلاح والأولويات الإنمائية في بيئة يسودها النزاع المستمر.		
المجموع			٨٦ ٤٠٠	

التدريب

الوحدة الإدارية	مقدمة الطلب	مجال الخبرة	التكلفة (بدولارات الولايات المتحدة)	وصف الخدمات
مكتب الممثل الخاص للأمم العام	المعارف والمهارات التقنية	٢٠ ٠٠٠	تعكف إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة حالياً على تدوين ممارسات وسائط التواصل الاجتماعي في سياسة تنفيذية محدثة ستتناول تطور المشهد الإعلامي الجديد، بدلا من التركيز فقط على وسائط الإعلام الرئيسية. واختصاصات التدريب على وسائط التواصل الاجتماعي تعترف بالطلب المقدم من الإدارة بأن تزيد البعثات من الاستفادة التامة من منابر وسائط التواصل الاجتماعي، وباهتمام الممثل الخاص في وضع البعثة في مركز تطوعي وتقديمي في إشراك المحاورين الوطنيين والدوليين.	
المجموع	٢٠ ٠٠٠			